المفعول ضد الفاعل في المعنى فكيف يجوز ان يقام المفعول مقام الفاعل
ويرفع ارتفاعه قلنا انما جاز لان الفاعل في طرف الصدور وهو الفاعل
وطرف الوقوع وهو المفعول فكان بينهما مناسبة من حيث الطرفية فيصح ان
يقوم مقامه ويرفع ارتفاعه فان قلت لم غير الفعل مع ان الاصل عدم وان سلم
فلم يكتفوا باحدهما مع ان الاصل عدم الكسر قلنا اما تغييره فلان الاصل
في الفعل اسناده الى الفاعل ليكون موجدا له فاذا اسند الى المفعول للعلم مذكورة
يخرج عن الاصل فيحتاج الى ما يدل عليه فغيروا اللفظ ليستدل به على تغيير الاسناد
واما عدم الاكتفاء فانه لو اكتفي بضم لاشتبه مجهول الماضي مجهول نفس المتكلم في المضارع
من باب الافعال عند الوقف ولو اكتفي بالكسر لاشتبه مجهول الماضي بمعلوم في
نحو علم ولقائل ان يقول فعلى هذا اي علة لو كان ما كان اقدم مضموما وما قبل اخره
مكسورا ليلتبس مجهول ماضي اعلم بمعلوم متكلم في المضارع عند الوقف فيلزم الوقوع
والمهروب عنه فان قلت لم ضم الاول وكسر الثاني في المبني للمفعول فلو عكس الامر
يحصل الغرض قلنا نعم الا ان النقل من الضمة الى الكسرة اولى من العكس
لانه فيطلب الخفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثي عليه طردا للباب ولما فرغ من تعريف
الماضي واقسامه شرع في تعريف المضارع واحكامه فقال واما الفعل المضارع
اي المشابه من المضارعة وهي المشابهة وانما سمي به لمشابهة الاسم وذلك من
جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموازنة اسم الفاعل في الحركات
والسكنات نحو ضارب ويضرب وقد حرج ويدحرج واما المعنى فلانه صالح
للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص لاحدهما بدخول اللام او السين او سوف
كما ان اسم الجنس شايع في امته ثم يختص واحد بعينه بدخول لام العهد واما استعمال
فمن جهة وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم فلما اشبه هذا النوع من

الفعل

الفعل الاسم من هذا الوجه مضارعا فان قلت لم قدم المضارع على الامر
والنهي واسم المفعول قلنا لان هذه الاشياء ماخوذة من المضارع فيلزم
رتبة المضارع متقدما عليها فهو ما اي الفعل الذي يكون اوله احدى الزوايد
الاربع وهي اي الزوايد الاربع الهمزة والنون والتاء واليا، وذلك
لانه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن
المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغايب طلبوا حروفا
تدل على المضارع وعلى هذا المعاني جريا على سننهم في طلب الايجاز فزادوا
واحدة هذه الحروف الاربعة فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق
الزيادة دون الماضي وكان الفعل في الماضي احضارا صادرا عن المتكلم
او المخاطب او الغايب قلنا لان صيغة المزيد عليها بعد صيغة المجردة والاصل
الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق
واللاحقة للاحق فان قلت فلم خصوا المغايرة بينهما بالزيادة
والنقصان ممن حروف الماضي قلنا لانه يلزم ان يصير المضارع
اقل من العدد الصالح بهذا في الثلاثي واما في غيره حملا عليه طردا للباب فان قلت
لما كانت الزيادة في اول المضارع دون اخره مع ان الاصل في الزيادة ان
يكون في الاخر قلنا لانه لو زيد في اخر المضارع لا يخلو ان يزاد الهمزة او
التاء او اليا، او النون وعلى كل التقادير يلزم الالتباس بالماضي اما التقدير
زيادة الهمزة فيلتبس بتثنية الماضي واما على تقدير زيادة التاء فيلتبس
بالماضي المخاطب واما على تقدير النون فيلتبس بالجمع المؤنث من الماضي واما
على تقدير زيادة اليا، يلزم الالتباس الا انه لم يزد على الباب وجمعها
اي الزوايد الاربع يكون اثنين وانيت او ناتي يعني لفظ هذه الكلمات

Copyright © Sejong University